ترقب لكيفية تعامل الإدارة الأميركية مع التضخم المرتفع في البلاد

أسعار النفط تتراجع وسط مخاوف ضعف الطلب العالمي

تراجعت أسعار النفط في بداية التعاملات الأسبوعية، أمس الإثنين، مدفوعة بمخاوف ضعف الطلب في السوق العالمية، بفعل قوة الدولار الأمريكي، وترقب كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع التضخم المرتفع في البلاد.

وقفزت أسعار المستهلك في الولايات المتحدة خلال أكتوبر الماضي إلى 6.2 بالمئة على أساس سنوي، بأعلى مستوى منذ ثلاثة عقود. وتخشى الأسواق المنتجة للنفط تراجع الطلب على الخام، بسبب ارتفاع كلفة الدولار والتضخم، إلى جانب عودة تسارع الإصابات الجديدة بفيروس كورونا خاصة في أوروبا. وبحلول الساعة 06:10 (ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يناير، بنسبة 0.65 بالمئة أو 54 سنتا إلى 81.63 دولارا للبرميل. كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم ديسمبر، بنسبة 0.63 بالمئة أو 50 سنتا إلى 79.19 دولارا للبرميل.

وتشير تقديرات محللين في سوق الطاقة، قيام الولايات المتحدة بالسحب من الاحتياطي الاستراتيجي لها خلال الأيام المقبلة، بهدف إعادة استقرار أسعار الوقود للمستهلكين، ما يعني ضعف الطلب على الاستيراد.

مصر تلغي رسوم الحماية على واردات حديد التسليح والألومنيوم

قررت مصر إيقاف العمل بالتدابير الوقائية؛ أي الرسوم الحمائية المفروضة على واردات البليت وحديد التسليح ومنتجات الألومنيوم، في ظل ارتفاع التضخم وأسعار الطاقة عالمياً.

وقالت وزارة التجارة والصناعة المصرية، في بيان صحافي إن العمل بالقرارين الصادرين في هذا الشأن يبدأ «اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشرهما بالوقائع المصرية». وكانت مصر قد فرضت رسوم حماية في 2019 على واردات البليت بنسبة 25 في المائة، والحديد 15 في المائة، والألمنيوم بين 10.5 و16.5 في المائة.

وقالت وزيرة التجارة والصناعة المصرية، نيفين جامع، في البيان، إن «هذين القرارين جاءا نتيجة للارتفاع الكبير الذي يشهده الاقتصاد العالمي من ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الطاقة، وكذا ارتفاع أسعار مواد ومستلزمات الإنتاج، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية والتصديرية المصرية»، مؤكدة حرص الوزارة على مساندة القطاعات الصناعية كافة، خصوصاً أن قطاع الصناعة

نيفين جامع

يمثل قاطرة رئيسية للاقتصاد القومي.

ومن جانبه، أوضح إبراهيم السجيني، مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية رئيس قطاع المعالجات التجارية، أن القطاع تلقى عدداً من الشكاوى المقدمة من الصناعة المحلية، حيث تم بحث أثر فرض الرسوم الوقائية على هذه القطاعات، وذلك في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وتبين وجود ارتفاع كبير في أسعار مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة، فضلاً عن عدم توافر المنتج المحلي البديل بالقدر الكافي لتغطية احتياجات السوق المحلية، وأثر ذلك على ارتفاع تكلفة المنتجات تامة الصنع، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على تنافسية الصادرات المصرية من تلك المنتجات، وكذا على السياسة الاقتصادية والتنموية التي تتبناها مصر، خاصة في ظل المشروعات القومية الجاري تنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي غضون ذلك، أكدت جامع أن الوزارة تعكف حالياً على دراسة سبل تعزيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية، للوصول بالصادرات إلى 100 مليار دولار سنوياً، لافتة إلى أن أغلب القطاعات التصديرية المصرية نجحت خلال الأشهر الأولى من العام الحالي في تحقيق زيادة كبيرة في معدلات التصدير، على الرغم من التحديات العالمية التي تواجه حركة الصادرات والتبادل التجاري في العالم.

وجاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقدته الوزيرة مع رؤساء وممثلي المجالس التصديرية لبحث سبل زيادة الصادرات المصرية إلى مختلف الأسواق العالمية.

تسارع نمو الناتج الصناعي الصيني في أكتوبر

تسارع نمو الناتج الصناعي الصيني بنسبة 3.5 في المئة على أساس سنوي، خلال أكتوبر الماضي، وسط ارتفاع الطلبيات الجديدة في السوقين المحلية والعالمية.

وكان نمو الناتج الصناعي سجل 3.1 بالمئة على أساس سنوي، في سبتمبر السابق له، بحسب بيانات الهيئة الوطنية للإحصاء الصادرة.

ويعتبر مؤشر الناتج الصناعي لدى الصين، ذا أهمية للأسواق المحلية والعالمية، ويقيس مدى أنشطة قطاع التصنيع في البلاد المصنفة كثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأكبر مستورد للنفط الخام.

في سياق متصل، قالت الهيئة الوطنية، إن ارتفاعا طرأ بنسبة 4.9 بالمئة على أساس سنوي، في مبيعات أسواق التجزئة داخل الصين، خلال أكتوبر الماضي.

وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، ذكرت الهيئة أن اجمالي قيمة مبيعات البضائع الاستهلاكية بالتجزئة في البلاد بلغ 4.05 تريليونات يوان (633 مليار دولار) خلال أكتوبر.

تركيا: ارتفاع مبيعات العقارات 14.9 بالمئة خلال أكتوبر

حققت مبيعات العقارات في تركيا، نمواً بنسبة 14.9 بالمئة خلال أكتوبر الماضي، وذلك مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي 2020.

وأظهرت بيانات هيئة الإحصاء التركية، أن الشهر الماضي شهد بيع 137 ألف و401 عقار في عموم البلاد.

ووفقاً لتلك الإحصائية، فقد ارتفعت مبيعات العقارات في أكتوبر الماضي، بنسبة 6.6 بالمئة مقارنة بشهر سبتمبر الماضي.

وخلال الشهر الماضي، تصدرت إسطنبول، قائمة الولايات التركية التي شهدت أكثر مبيعات للعقارات، بواقع 26 ألف و41 عقار، تلتها أنقرة بـ13 ألف و466 عقار، ثم إزمير بـ8 آلاف و218 عقار.

كما بلغ إجمالي العقارات المباعة في تركيا، مليون و86 ألف و539 عقار، خلال الفترة بين يناير وسبتمبر 2021.

وفي سياق متصل، ارتفعت مشتريات الأجانب من العقار في تركيا، بنسبة 12.1 بالمئة، خلال أكتوبر الماضي، وذلك مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وبلغ إجمالي مبيعات العقارات للأجانب، خلال الشهر الفائت، 5 آلاف و893 عقارا.

التضخم السنوي في السعودية يرتفع 0.8 بالمئة خلال أكتوبر

ارتفع معدل أسعار المستهلك (التضخم) السنوي في السعودية، خلال أكتوبر الماضي، بنسبة 0.8 بالمئة، كأعلى مستوى منذ يونيو الماضي، حينما سجل 6.2 بالمئة.

وارتفع التضخم في السعودية خلال أكتوبر الماضي للشهر الـ22 على التوالي، حيث انكمش خلال 2019 كاملا، من ثم بدأ في الارتفاع منذ ذلك الحين.

وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودي (حكومي)، ارتفاع التضخم بنسبة 0.2 بالمئة على أساس شهري.

جاء ارتفاع التضخم الشهر الماضي مدفوعا بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، ثاني أعلى الأقسام تأثيرا في المؤشر، بنسبة 1.4 بالمئة على أساس سنوي، والنقل 6.4 بالمئة.

واعتبارا من يوليو 2020 بدأت السعودية رفع ضريبة القيمة المضافة من 5 بالمئة إلى 15 بالمئة لمواجهة انخفاض أسعار النفط بسبب "كورونا".

ويعكس مؤشر أسعار المستهلك، التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابلُ سلة ثابتة من السلع والخدمات تتكون من 490 عنصرا.

وتم اختيار السلة بناء على نتائج مسح الإنفاق والدخل الذي أجري في 2018، والذي على ضوئه تم تحديد البنود وأوزانها.

قطر: ارتفاع التضخم إلى 4.28 بالمئة خلال أكتوبر

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في قطر خلال أكتوبر الماضي، إلى 4.28 بالمئة على أساس سنوي، قياسا بارتفاع 2.71 بالمئة في سبتمبر السابق.

وذكرت البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، اطلعت عليها "الأناضول"، أن معدل التضخم بلغ 100.41 نقطة في الشهر الماضي، مقارنة مع 96.29 نقطة في أكتوبر 2020.

وأوضحت أن النمو السنوي بالأسعار، جاء نتيجة زيادة أسعار 9 مجموعات، أبرزها الترفيه بـ 25.31 بالمئة، ثم النقل بنسبة 9.56 بالمئة، و"الغذاء والمشروبات" بـ4.17 بالمئة.

كما زادت "الأثاث والأجهزة المنزلية" بنسبة 3.72 بالمئة، في المقابل، انخفضت أسعار مجموعتين هما "السكن والماء والكهرباء" بنسبة 3.58 بالمئة، و"الصحة" بـ1.39 بالمئة.

وعلى أساس شهري، ارتفع التضخم بنسبة 1.34 بالمئة في أكتوبر، قياسا على ارتفاع 0.3 بالمئة في سبتمبر السابق له.

ويعكس معدل التضخم (الرقم الذي يقيس تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الرئيسية للمستهلكين) تحركات الأسعار ويرصد معدلات الغلاء في الأسواق المختلفة.

«المركزي» الإماراتي يطلق مؤشراً جديداً لمعاملات التمويل الفعلية

يعتزم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إطلاق مؤشر جديد لمعاملات التمويل الفعلية لليلة واحدة المقومة بالدرهم، اعتباراً من السابع من ديسمبر القادم. يهدف المؤشر إلى تزويد متعاملي السوق بالبيانات ذات الصلة بالوضع الكلي والفعلي لسوق ما بين البنوك، وتحسين الشفافية في أنشطة أسواق النقد المحلية.

ووفق وكالة أنباء الإمارات (وام) يأتي القرار كجزء من خطة تنفيذ الإطار الجديد للعمليّات النقدية بالدرهم الإماراتي، لافتة إلى أن المؤشر يحمل اسم «دُنيا» «Donia»، وهو اختصار لـ«متوسط مؤشر الدرهم لليلة واحدة» باللغة الإنجليزية.

وقال خالد محمد بالعمي، محافظ المصرف المركزي إن «إطلاق مؤشر دُنيا يسهم في تسهيل تنفيذ الإطار الجديد للعمليات النقدية بالدرهم، ونحن على ثقة بأن نشر هذا المؤشر المرجعي الجديد سيوفر مزيداً من الشفافية لأسواق النقد بالدرهم، وسيساعد المصرف المركزي على ضمان توافق أسعار أسواق النقد لليلة واحدة مع سعر الأساس السائد».

ومؤشر «دنيا» هو متوسط السعر المرجعي الفعلي للدرهم لليلة واحدة، ويتم احتساب المؤشر كمتوسط سعر سوق النقد المرجح بالحجم لكافة معاملات التمويل الفعلية المضمونة وغير المضمونة، التي تبلغ قيمتها 10 ملايين درهم أو أكثر، والتي تتم بين البنوك العاملة في الدولة من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال.

ويتوقع المصرف المركزي أن يكون هذا المؤشر بمثابة مرتكز يتسنى للبنوك على أساسه أن تحدد العوامل ذات الصلة بالتحديد اليومي لأسعار الفائدة ما بين البنوك إيبور، كما سيساعد في تحسين آليات إنفاذ السياسة النقدية في الدولة، حيث إنه يقوم على أساس الشفافية من حيث الطريقة التي يتم بها احتسابه، ولكونه يعكس الأوضاع الفعلية لسوق معاملات ما بين البنوك المحلية على نحو أكثر دقة.

ويؤكد المصرف المركزي أنه لا يوجد خطة حالياً لإيقاف مؤشر «إيبور» بمجرد نشر مؤشر «دُنيا»، حيث سيتواجد المؤشرون في الأسواق المحلية، ولا يجوز في هذه المرحلة استخدام مؤشر «دُنيا» لتسعير منتجات السوق المالية المعروضة أو المهيكلة في الدولة.

تغير المناخ يعصف بالأسواق الزراعية ويرفع الأسعار

من القمح إلى البن والقطن، تهز الظواهر المناخية القصوى المتكررة الأسواق الزراعية مسببة اضطراباً في الأسعار وارتفاع بعضها بشكل دائم. وفي تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية، يشير المستثمر في شركة «سوكدن» جوردي ويلكس إلى «الظروف الجوية التي تسببت في اضطرابات في السوق مؤخراً».

وبعد ثباتها في البرازيل في يوليو)، ارتفعت أسعار بن أرابيكا على سبيل المثال بنسبة 35بالمئة في خمس جلسات، واستقرت مذاك عند مستويات مرتفعة تناهز الدولارين للرطل على مؤشر «آي سي إي فيوتشرز يو إس» في نيويورك.

وقبل بضعة أشهر، أدت موجة جفاف في البرازيل إلى ارتفاع سعر الذرة بأكثر من 20بالمئة في سبع جلسات لتتجاوز 7.5 دولار للبوشل (نحو 25 كيلوغراماً) في بورصة شيكاغو، قبل أن يتراجع السعر. كما أدى الجفاف الذي أصاب جنوب غربي كندا والسهول الشمالية للولايات المتحدة في أواخر الربيع إلى رفع أسعار القمح التي لا تزال عند مستوى تاريخي مرتفع عند قرابة 300 دولار للطن من القمح العادي في بورصة «يورونكست».

ويتوقع جوردي ويلكس أن يضطر إلى مراقبة هذه الحوادث أكثر فأكثر لا سيما أن أحدث تقارير خبراء المناخ التابعين للأمم المتحدة المنشور هذا الصيف، حذّر من تسارع تواتر الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات والحرائق والأعاصير والجفاف.